مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف
مجلة علمية دولية نصف سنوية ISSN :2602- 554X EISSN :2773-2568
المجلد :08 العدد:01 السنة :2023 ص- ص:446-459

التغير الاجتماعي في الجزائر وأثره على الانحراف - تقرير نظري-

Social change in Algeria and its impact on the phenomenon in of delinquency -theoretical report-

ريمة زنانرة*
جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل الجزائر.
rimazenanera@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2023/01/17 تاريخ القبول : 2023/05/04

ملخص:

تعتبر الظواهر الاجتماعية دائمة التغيير لتحدث أنماط سوسيو ثقافية جديدة في السلوك الاجتماعي، ومن بين الظواهر التي ينتجها التغير الاجتماعي ظاهرة الانحراف والجريمة. وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التغير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري عبر التاريخ في ظاهرة الانحراف، حيث أدت التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى تحول في البناء الاجتماعي ووظائف الأنظمة والعلاقات بين الأفراد والجماعات.

وجاء عرض هذه الورقة البحثية من خلال التطرق إلى أهم التغيرات التي عرفتها الجزائر خلال سيرورتها التاريخية بدءا بالتغيرات السياسية ثم التغيرات الاقتصادية و أخيرا التغيرات الاجتماعية لنصل في الأخير إلى نتيجة مفادها أن هذه التغيرات كان لها إسهام في تغير النمط المعيشي داخل المجتمع الجزائري مما زاد من انتشار الظواهر اللامعيارية في المجتمع التي من تمظهراتها السلوكات الانحرافية والاجرامية

الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي؛ الانحراف؛ الجزائر التغير السياسي التغير الاقتصادي

Abstract :

Social phenomena are always changing, speaking new socio-cultural patterns in social behavior, among the phenomena produced by social change are the phenomena of deviation and crime.

This study aims to know the Algerian society has know throughout history on the phenomenon of deviation ,as political, economic, social and cultural changes have led to a shift in the social structure and functions of systems and relation between individuals and groups.

The presentation of this research paper came by addressing the most important changes that Algeria experienced during its historical process, starting with political changes, then economic changes, and finally social changes, so that we finally reach the conclusion that these changes had a contribution to increasing the phenomenon of delinquency and crime in Algerian society

Keywords: social change; deviation; Algeria.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

ترتبط الجريمة والانحراف غالبا بالبناء الاجتماعي العام، وأنساقه كونها تعكس ظروف المجتمع وقيمه وأدواره ومؤسسات الضبط فيه فاختلف الباحثون في تحديد العوامل المؤدية إليهما، فهناك من يرجعهما إلى عوامل طبيعية بيولوجية، وهناك من يرجعهما إلى عوامل نفسية، وهناك من يردهما إلى عوامل بيئية خارجية اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية...

يعتبر المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات شهد خلال سيرورته التاريخية بروز العديد من الظواهر الاجتماعية التي فرضها التغير الاجتماعي الزمني في طريق البحث عن ملامح التجمع البشري المتميز عن باقي المجتمعات الأخرى، كان من بين هذه الظواهر ظاهرة الجريمة والانحراف وبروز أشكال متعددة للفعل المنحرف والإجرامي اتخذت في السنوات الأخيرة صيغ أكثر حداثية تماشيا مع طبيعة المناخ الاجتماعي والثقافي والسياسي السائد بالمجتمع، ذلك أن التغيرات التي تحدث في ملامح الظواهر السلبية تعكس التغيرات التي مست المؤسسات الاجتماعية التقليدية التي تعنى بالضبط الاجتماعي كالأسرة، المدرسة، الحي، المجتمع المدني... وغيرها من المؤسسات التي جندت لإنتاج المواطن الصالح أو بعبارة أخرى المواطن المتكيف مع القيم والمعايير الاجتماعية والذي يحترم القانون الذي سطره المجتمع ليضمن استقراره وتوازنه.

ويعتبر المجتمع الجزائري من المجتمعات التي عرفت تغيرا متسارعا على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، جعله يعيش حراكا اجتماعيا نجم عنه أزمات تهدد أمن المجتمع واستقراره وتضع أمامه تحديات كبيرة لرسم الخطوط العريضة التي تحتضن الأزمة وتعالجها، إذ في إطار البحث عن الشروط الاجتماعية، الاقتصادية، التاريخية، والمعرفية لتأسيس المجتمع ركزت الجزائر على بناء الجانب المادي (التركيز على الصناعة من أجل خلق مناصب شغل تدعم الدخل والاقتصاد الوطني) دون أن يصاحب ذلك مشاريع بنائية في الجانب الثقافي والقيمي تضمن نجاح المشاريع التنموية التي كانت تدار من قبل موجه حداثي إيديولوجي (استيراد التكنولوجيا الجاهزة) الأمر الذي نجم عنه فوضى اجتماعية في أنماط التكيف الاجتماعي.

إن الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على مختلف التغيرات التي مست مختلف مناحي الحياة في المجتمع الجزائري سواء سياسيا اقتصاديا واجتماعيا وهي تكتسي أهمية علمية تكمن في الكشف عن العوامل المختلفة التي ساهمت في انتشار ظاهرة الانحراف والجريمة و كان ذلك بالانطلاق من

التساؤل التالي: كيف ساهم التغيّر الاجتماعي الذي حدث في الجزائر في إنتاج ظاهرة الانحراف والجريمة؟

تدرجت الورقة البحثية في مناقشة الموضوع من خلال العناصر الموضحة فيما يلي:

تحديد المفاهيم

التغيّرات السياسية في الجزائر و ظاهرة الانحراف والجريمة

التغيّرات الاقتصادية في الجزائر و ظاهرة الانحراف والجريمة

التغيّرات الاجتماعية في الجزائر و ظاهرة الانحراف والجريمة

2.مفاهيم الدراسة

1.2 التغير الاجتماعي:

يعتبر مصطلح التغيّر الاجتماعي مصطلحا حديثا نسبيا بوصفه دراسة علمية، ولكنه قديم من حيث الاهتمام به وملاحظته ويعني اصطلاح change انتقال الشيء أو الظاهرة من حالة إلى حالة أخرى، أو هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون أو هيكل شيء أو ظاهرة، ويقصد باصطلاح Social الشخص وعلاقاته وتفاعله مع الآخرين، أما مصطلح التغيّر الاجتماعي changement social فيشير إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية. (الطنوبي، 1996، صفحة 52)

ويتفق الدارسون على أن التغيّرات التي تحدث في البنى الاجتماعية تنعكس على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات فتحدث تغيّرات اجتماعية هامة بالمجتمع قد تعمل على الهدم أو التشكيك في بعض القيم السائدة، كما تبرز قيما جديدة تتعارض مع القيم القديمة وعندما يفقد الضبط الاجتماعي قوته أو بعضا منها لإعادة التكيّف والتوازن في المجتمع من جديد، فغالبا ما يتعرض المجتمع وتنظيماته إلى نوع من التفكك والانحلال. (الرفاعي، 1984، صفحة 20)

ويعرّف معجم العلوم الاجتماعية التغيّر الاجتماعي على أنه كل تحوّل يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، ويشمل كل ذلك تغيّر في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي ونظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدّد مكانهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها. (بدوي، 1978، صفحة 382)

إذن، التغيّر الاجتماعي هو جملة التحوّلات التي تطرأ على بنية النظام الاجتماعي لمجتمع معيّن، فيؤثر بدوره على الأدوار والوظائف الاجتماعية للأفراد والمؤسسات، وكذلك على شبكة التفاعلات والعلاقات الاجتماعية.

ويرى أصحاب الاتجاه الماركسي على أن العامل الاقتصادي هو المسؤول الأول في عملية التغيّر الاقتصادي، وأنّ التغيّر هو محصلة الصراع بين الطبقات الاجتماعية، حيث أنّ هناك جماعتين اثنتين فقط لهما أهميتهما في هذا الصدد، الجماعة التي لها مصلحة قوية في الحفاظ على النسق القائم، والجماعة التي لها مصلحة قوية في تغييره، و يتحقق التغيّر الاجتماعي من خلال النضال السياسي والقانوني والاقتصادي والعسكري بين هاتين الجماعتين. (الجلبي و السيد، 1998، صفحة 385)

وفي المقابل يؤكّد أصحاب الاتجاه الوظيفي على أنّ العامل الثقافي هو المسؤول على التغيّر الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة، فالتغيّر ظاهرة غير صحية وتعبّر عن خلل ما في وظائف النسق الاجتماعي، فحسب تالكوت بارسونز عندما تسعى الأنساق الاجتماعية إلى تحقيق الاستقرار يظهر نوع من التوتر أو التمرّد أو الانحراف ولكن لكل مون الأفراد أو أعضاء الأنساق الفرعية سعيها الدائم لمقاومة تلك الانحرافات والتوترات ومعالجتها بصورة إيجابية.

ويعدّ "مالك بن نبي" من بين المفكرين الذين تنبّهوا إلى ضرورة دراسة التغيّر الاجتماعي كمؤشر من مؤشرات التغيّر الحضاري، حيث يقول: "أن العمل الأول في طريق التغيير الاجتماعي هو العمل الذي يغيّر الفرد من كونه (فردا) إلى أن يصبح شخصا، وذلك بتغيير صفاته البدائية التي تربطه بالنوع إلى نزعات اجتماعية تربطه بالمجتمع". (بن نبي، 1986، صفحة 31) بمعنى أن يكتسب الشخص جملة من الخصائص النفسية والقيمية التي تدخله في دورة حضارية جديدة.

ويقصد بالتغيّر الاجتماعي التغيّر الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن، كما يعني التعديل الذي يتم في طبيعة ومضمون وتركيب الجماعات وأنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وكذا في العلاقات بين الأفراد والجماعات، وكذلك تلك التي تحدث في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية.

وكتعريف إجرائي يمكن لنا القول أنّ التغير الاجتماعي هو ذلك التحول القابل للملاحظة الذي يمس كل تشكيل اجتماعي لجماعة ما، سواء كان استثنائيا أو مؤقتا ويعمل على تغيير حالة هذه الجماعة وبذلك تكون الحالة الراهنة للمجتمع هي معيار لقياس درجة ومستوى التغيّر الحاصل عليه مستقبلا .

2.2 مفهوم الانحراف

لغة: كلمة الانحراف مأخوذة من مادة حَرَفَ ومن معانيها في اللغة العربية أنه يقال حرف الجبل أي: أعلاه المحدد، ويقال فلان على حرف من أمره رأي على ناحية منه أو عل جانب أو طرف من الشيء. (منظور، 2000، صفحة 42)

اصطلاحا: يعتبر الانحراف صفة ترتبط بالسلوك لذلك كان لابد من التعريف بالسلوك قبل التطرق إلى معنى الانحراف أو السلوك الانحرافي.

يقصد بالسلوك: كل نشاط يقوم به الكائن الحي وهو يتضمن كل ما يقوم به الإنسان من أعمال وأنشطة تكون صادرة من دوافع وتهدف إلى تحقيق غايات، والسلوك عبارة عن استجابات لمثيرات معينة قد تكون هذه الاستجابات عن وعي من جانب الشخص وقد تكون من غير وعي منه، ويعرف السلوك أيضا بأنه نشاط يصدر عن الإنسان سواء كان أفعالا لا يمكن ملاحظتها وقياسها كالنشاطات الفيزيولوجية والحركية أو نشاطات تتم على نحو غير ملحوظ كالتفكير والتذكر والوسواس وغيرها. (جابر، 2009، صفحة 8)

1- ومصطلح "الانحراف" ترجمة للكلمة délinquance في اللغة الإنجليزية وdélinquance في الفرنسية وهو ما ينطبق بمعناه الواسع على أي سلوك لا يتفق مع توقعات ومعايير السلوك الفردي العامة والمقررة داخل النسق الاجتماعي. (الخشاب، صفحة 39)

وفي قاموس مصطلحات علم الاجتماع ورد مفهوم الانحراف على أنه " دعم مسايرة المعايير الاجتماعية". (مداس، 2003، صفحة 39)

وجاء في "معجم مصطلحات علم الاجتماع" أن الانحرافDéviance حل مكان مصطلح عدم التنظيم أو المرض ويقصد به مجموعة سلوكيات فردية أو جماعية التي لكونها لا تتوافق مع الانتظارات والمعايير والقيم التي يعبر عنها أو يتقاسمها أعضاء مجموعة ما، فإنها تتسبب في خلق جو من التوترات ونشوب الصراعات، وتثير الرفض وتتسبب أيضا في سلسلة عقوبات وتأنيب العلة ولوم تنفيذها، وهناك فئات و"مواضيع" عديدة من الممكن ذكرها: التعدي على الأملاك أو على الأشخاص، أو على التقاليد، بالإضافة إلى الانتحار والتسمم...الخ. (فيريول، 2011، صفحة 70)

من خلال التعاريف السابقة يمكن لنا القول أن الانحراف له علاقة بخروج الفرد أو مجموعة أفراد عما هو متعارف عليه في المجتمع من قواعد وضوابط وقيم ومعايير وأخلاق وقوانين، والتي تجلب ردود فعل سلبية من قبل الجماعة الاجتماعية باعتبارها تشكل تهديدا أو تحديا للنسيج الاجتماعي وأمنه وسلامته، وهو ما قد يستوجب العقاب الاجتماعي والقانوني.

ثانيا: أنواع الانحراف

في دراسة من الصعب إيجاد تقييم شامل لفئات المنحرفين لأن كل منحرف يميزه طابع خاص من السلوك. فالواحد يختلف عن الآخر نتيجة العوامل التي دفعت كليهما للانحراف وتقسيمات العلماء للمجرمين الأحداث لا تحصى ولا تعد، اخترنا منها دراسة للدورمي عدنان (1989) حصر فيها الانحراف في أربعة أنواع (الدورمي، 1989، صفحة 20):

1. الانحراف العرضي: ويمثل أكثر الأصناف الانحرافية تعقيدا من حيث أن المنحرف العرضي لا يتميز بأسلوب حياة انحرافية ظاهرة فهو في الواقع لا ينتمي إلى تنظيمات انحرافية أو عصابات منحرفة ولا يعاني ظروفا أسرية وتربوية، كما أنه لا يعني من اضطرابات عقلية أو نفسية أو سيكوباتية مرضية معنية، فالمنحرف العرضي لا يجد صعوبة في تحقق التوافق المطلوب إذا هو يلتزم بكل المعايير الاجتماعية والأخلاقية السائدة في مجتمعه. ورغم كل ذلك يحدث أن تضعف قدرة هذا الشخص السوي المتوافق إزاء بعض الضغوطات الشديدة الطارئة أحيانا. إذا يرتكب الفعل المنحرف تحت ظروف معينة تبرز له الاعتقاد بانعدام البديل المشروع للتصرف المناسب، فالمنحرف العرضي يدرك خطأ فعله ومشروعيته، وبذلك فالمنحرف على هذا الشكل لا يعاني من ظروف قاهرة تدفعه للانحراف، وإنما يكون اندفاعه للانحراف بسبب الخطأ أو الاستكشاف ولا توجد حينئذ صعوبة في التراجع والاعتراف بالخطأ أو حتى الندم.

2. الانحراف المحترف: يلجأ الأفراد إلى احتراف الانحراف لتحقيق أهداف مادية أو حاجات نفسية دون الانفصال عن الأسرة والرغبة هي الباعث الأساسي الذي يقف وراء الجانح المحترف، وقد يصبح السلوك الانحراف في الفرد عادة اجتماعية لصيقة به. لا يستطيع تحقيق أعراضه إلا عن طريق الوسائل غير المشروعة كالسرقة. وتعاطي الممنوعات والزنا....

والعنصر الفعال في احتراف الانحراف. أنه الوسيلة السريعة للحصول على الرغبات المادية والحاجات النفسية، بحيث أن هذه الرغبات لا تخضع لتقييد المجتمع وقيمه التي عليه الالتزام بها والصبر عليها، فهو غير معنى بمراقبة المجتمع وقيمه وتقديره.

3. الانحراف المنظم: يقوم هذا النوع من الانحراف على قاعدة جماعية بحكم أنه يتم من خلال عمل جماعي من أجل تحقيق أهداف معنية بوسائل وطرق غير مشروعة بحيث يشعر الفرد أن إشباعه لحاجاته الاجتماعية لا يكون إلا عن طريق الانتماء إلى جماعة معينة والمشاركة في نشاطاتها واقتسام غنائمها، فالشيء المميز لهذا النوع من الانحراف هو وجود تنظيم معين ذو علاقات واضحة بين أفراده. وأدوار معينة موزعة بين الأعضاء إضافة إلى وجود ثقافة اجتماعية سفلية معينة تكون كفلسفة

لممارسة الانحراف وكثيرا ما تكون الجماعات المنحرفة مجتمعا براقا ومغريا للأفراد المهزومين نفسيا واجتماعيا إذا يرى البعض أن التنظيم الانحرافي وليد صراعات اجتماعية ونفسية حادة يعاني منها وهو بذلك مرآة تعكس مثل هذه الخلفيات النفسية والاجتماعية للأحداث.

4. الانحراف الجماعي: يعبر هذا النوع من الانحراف عن انحراف جماعي لقطاع معين من المجتمع، بحيث يصبح السلوك الانحرافي صفة مميزة لمجتمع معين، كما أنه يعني به ذلك التجمع السري الذي يرتبط بتنظيم دائم، ولا يتبلور حول أهداف معينة بل هو حصيلة عدوى انفعالية تسري بين مجموعة من الأفراد، فتحركهم في اتجاه واحد فهناك حشد من المجتمع ينزع إلى ممارسة انحراف معين، كتعاطي المخدرات أو ارتكاب عدوان معين، أو ممارسة الجنس اللاّشرعي، وبذلك فالانحراف الجماعي ظاهرة نفسية تتضمن وحدة في المشاعر ووحدة في السلوك.

3.التغيرات السياسية والاقتصادية وأثرها على ظاهرة الانحراف في الجزائر

3. 1 التغيرات السياسية وأثرها على ظاهرة الانحراف في الجزائر

يقول "توم بوتومور": "أن النخب السياسية تلعب دورا طليعيا في تحديد مجرى النمو". (بوتومور، 1978، صفحة 122) بمعنى أنّ الانتصارات والإخفاقات التي تحققها المجتمعات تجد تفسيرها في إطار طبيعة السلطة ونظم الحكم التي تسيّر هذه المجتمعات، ويظلّ النظام السياسي أبرز عامل موجّه للتغير في الدول.

وبالنسبة للجزائر تعدّدت عوامل التغيّر منها ما هو تاريخي يرجع إلى المرحلة الاستعمارية ودور الاستعمار في تفكيك المجتمع ومنها ما يرجع إلى مرحلة الاستقلال الوطني ودور الدولة في تحديد بنية المجتمع، حيث تعرض المجتمع الجزائري في مطلع القرن التاسع عشر إلى الاستعمار من طرف فرنسا لمدة معتبرة دامت لأكثر من 132 سنة مما عرض البناء الاجتماعي للدولة الجزائرية لهزات عنيفة ومحاولات تفكيك من قبل المستعمر الفرنسي، الذي حاول طمس الهوية الوطنية بإتباع مجموعة من السياسات في إطار تحقيق هدف الجزائر فرنسية، فقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال دمارًا كبيرا حيث قام بتخريب كثير من المنشآت الحيوية الخدماتية والاقتصادية، وترك ملايين الأرامل والمعاقين والأيتام، فحاول السياسيون في تلك المرحلة إلى الإسراع في إعداد برامج تنموية للنهوض بالمجتمع من حالة الجهل والتخلف والفقر ومختلف المشكلات الاجتماعية التي سببها الاستعمار.

وانعكست السياسات التنموية على البناء الاجتماعي للمجتمع رغم أن النظام السياسي هو الذي ظلّ يختار طبيعة وإيديولوجية هذه السياسات، حيث اختارت الجزائر في السبعينات في ظلّ نظام سياسي يوصف بالشمولي النظام الاقتصادي الاشتراكي بوضع جملة من المخططات لمشروع قومي

يخلّص البلاد من التبعية للمستعمر، ويخرجه من دائرة التخلّف، ويقوم ببناء اقتصاد الدولة الجزائرية الحديثة، وقد أدت هذه الحركة الاقتصادية إلى تحولات عميقة على مستوى البنية الاجتماعية كظهور الطبقات الاجتماعية مثل طبقة العمال والفلاّحين.

وشهدت الجزائر بعد الاستقلال في سنوات الثمانينات أزمة سياسية نتج عنها إلغاء سياسة الحزب الواحد في 5 يونيو 1989 وإقرار التعددية الحزبية مما جعل الجزائر تعيش ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية متأزمة صعوبة مع حدة الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد مطلع التسعينات بعد وقف المسار الانتخابي في الانتخابات التشريعية لعام 1992، وما نجم عنها من فوضى سياسية وأمنية دفعت السلطة إلى إعلان حالة الطوارئ والاحتكام للقانون العرفي، حيث عرفت البلاد أحداث عنف مختلفة، مظاهرات ومسيرات احتجاجية، اعتصامات عمالية، حملة واسعة من الاعتقالات والاختطاف والاغتيال والتفجير، ولم تنته حالة العنف هذه إلا مع نهاية سنة 1999 مخلفة وراءها 200 ألف قتيل و47 ألف طفل يتيم وحوالي 3000 امرأة مغتصبة وما قيمته 20 مليار دولار خسائر مادية. (رحاب، 2 و3 ماي 2012، الصفحات 126-127)

وهذه الأزمة في الأصل هي أزمة ذات أبعاد إيديولوجية وفكرية وسياسية ولعل أبرز أسبابها هو إشكالية الهوية نظرا لانقسام المجتمع الجزائري بين اتجاهات متعددة، حيث أخذ أحدهم يتمسك بالاتجاه العروبي وآخر بالهوية البربرية، وذلك يرى في الإسلام بديلا ومحققا للتوازن المقصود في المجتمع الجزائري، فهي أزمة ثقافة بكل أبعادها ودليل ذلك قناعة كل السياسيين والكثير من العلماء أن المجتمع الجزائري يفتقد إلى مشروع مجتمع، وذلك تعبيرا على أن النزاع القائم هو نزاع بين العناصر الثقافية انطلاقا من الفهم الذي يجب أن يعطى للإسلام، والمجال الذي يجب أن يحتله في المجتمع ودوره في النشاطات الاجتماعية والممارسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. (زعيمي، 2004، صفحة 269)

وهذه الأزمة لم تنته إلى يومنا هذا فبين الحين والآخر نسمع بنشاطات مسلحة في مناطق مختلفة من الوطن أو إحباط الجيش لنشاطات معينة لهذه الجماعات، وقد تجلت نتائج هذه الأزمة على البنى المختلفة للمجتمع الجزائري من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها النزوح الريفي إلى المدينة وما ينتجه من أحياء عشوائية للبيوت القصديرية التي تتميّز بالضيق وعدم الراحة إلى جانب الاختلاف الثقافي الذي قد يوقع في حروب عصابات إلى جانب ذلك عانت الجزائر بعد هذه الأزمة ارتفاع معدلات البطالة بسبب النزوح الريفي إلى المدينة وتدمير المنشآت، فحسب تقرير الأمم المتحدة فإن حولي مليون جزائري فقدوا مناصب عملهم منذ 1990-2005. (رحاب، 2 و3 ماي 2012، صفحة 132)

ومزامنة مع هذه الأزمة وما سبقها ظهرت مفاهيم ومفردات تنبئ عن انهيار في المعايير والقيم التي تعزز اللحمة الاجتماعية، وتدعوا إلى التوافق والتوازن كمفاهيم الموت والجهاد على المستويين الفكري والفعلي وإلغاء الآخر وتصادم هوياتي عبر عنه الأستاذ علي سموك (أستاذ محاضر بجامعة عنابة) بقوله: "نتجت عن الصراع السياسي في الجزائر وجود أربعة ثقافات وهويات صريحة تقوم الأولى على المفهوم الإسلامي في الميدان الاجتماعي، والثانية ثقافية لائكية وافدة مع الفعل التحديثي، وثالثة قائمة على إشباع الضرورات الأولية للحياة من جانب الفقراء والترف الاستهلاكي من جانب الأغنياء وأجهزتهم الحاكمة، ورابعة مستترة كامنة في السلوك متوارثة في الضمير الجمعي متمثلة في العصبية والانتماء وتجلياته التي لا تزال بادية في الأفعال الاجتماعية على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي. (سموك، 2008، صفحة 115)

إنّ أزمة التسعينات في الجزائر خلفت دمار حوالي 8000 قرية ونزوح سكانها إلى جانب حملات نزوح من الريف نحو المدينة، مما أدى إلى تشكل الأحياء الهامشية أو الأحياء القصديرية بالمجتمع الجزائري، وفي هذا الصدد يقدم الباحث الاجتماعي إسماعيل قيرة وصفا دقيقا للجماعة الهامشية، حيث يقول: " ... وعلى أية حال تشكل الفئات الهامشية عالما واسعا يمتد عبر الشرائح المختلفة المرابضة في قاع المدينة، وتنتشر في أماكن متعددة، عالم له علاقاته ولغته ونمطه المعرفي والقيمي، وأفراده خليط من العناصر الرثة المعدمة كليا، والمحرومين والفقراء وممتهني الأنشطة غير الرسمية والمستخدمين ذوي الأجور المنخفضة، العاطلين عن العمل، المتسولين، ساكني الأحياء المتخلفة، الأحداث المتشردين، وكل من يلتقط رزقهم من قلب علاقات الشارع القدرة. (قيرة، دس ، صفحة 79)

2.3 التغيرات الاقتصادية وأثرها على ظاهرة الانحراف:

أثّر التغيّر الاجتماعي في الجزائر نتيجة تبني سياسة التصنيع بعد الاستعمار على النواحي المادية والعلمية والتكنولوجية "وتعرض الاقتصاد الجزائري على وجه التحديد لتغيّرات عديدة خلال مسيرته التنموية، منها ما كان إيجابيا ومنها ما كان قد عرضه لاختلالات بنيوية عند تقييم هذه العملية، ولقد ساهمت عناصر عديدة في إدخال المجتمع الجزائري ضمن دائرة التخلف كالتبعية والنمو الديموغرافي المذهل والاعتماد على منتوج واحد مما ساهم في إضعاف الاقتصاد الجزائري، مما انعكس على المجتمع الجزائري بكل شرائحه الاجتماعية وخاصة ذات الدخل الضعيف" . (سلاطنية، 2008، صفحة 128)

لقد حاولت الجزائر منذ أواخر الستينات إقامة صناعة ثقيلة للخروج من دائرة التخلف ولإيجاد فرص عمل كافية لليد العاطلة بحيث أصبح الميدان الصناعي يحتل المرتبة الثانية من حيث استيعاب اليد العاملة (17.20%سنة 1977) بعد أن كانت لا تستوعب سوى (10% سنة 1966)، وقد ارتبطت

عملية التصنيع التي شهدتها الجزائر بظاهرة نزوح سكان الريف نحو المدن، حيث قدر حجم الهجرة الداخلية في الفترة 1973 إلى 1977 بـ 130.000 شخصا سنويا ويتركز النزوح الريفي نحو المدن الجزائرية في الفئات الفقيرة التي تبحث عن عمل لا يتطلب مهارة، وتتخذ من الأحياء القصديرية بضواحي المدن لجأ لها، ومنها تبدأ حياتها وسط مجتمع تسوده تقاليد وعادات ريفية حضرية، مما ساعد على خلق نمط جديد من الحياة الثقافية بواسطة وسائل الاتصال الحديثة أدى إلى ظهور حاجات ثقافية جديدة أيضا أدى الدخول في اقتصاد السوق وانسحاب الدولة عن الدور الذي كانت تؤديه للمواطن بدعم المواد ذات الاستهلاك الواسع إلى اهتزاز في المستوى المعيشي لشرائح واسعة من المجتمع وانتشار الفقر.

ويرى معظم الباحثين الجنائيين أن حالة الفقر والعوز تؤدي إلى انتشار الانحراف والإجرام من خلال الوضع النفساني الذي تولده لدى من يشكو الحرمان إذ قد يتجه إل الحصول على حاجته بطرق غير سليمة.

ومنذ عام 1986 ازداد الفشل الاقتصادي في الجزائر بصورة متسارعة، وذلك لانهيار أسعار النفط في السوق الدولية بعد حرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان النفطية الخاضعة لنفوذ الرأسمال العالمي، وقد أدى ذلك إلى تقلص محسوس في الموارد المالية، مما دفع بالدولة إلى التخلي عن سياستها الاستهلاكية الذي كانت انعكاساتها مأساوية على المجتمع الجزائري تجلت في أزمة أو انتفاضة 5 أكتوبر 1988 التي خلقت شرخا عميقا في صلب المجتمع الجزائري أنتج سنوات الإرهاب في الجزائر. (سلاطنية، 2008، الصفحات 133-137)

حاولت الجزائر الخروج من الأزمة الأمنية والاحتقان السياسي الذي عايشته خلال سنوات التسعينات بكل الطرق والوسائل ما كلف ميزانية الدولة الكثير من شراء للأسلحة وخسارات التفجيرات الإرهابية للهياكل والأبنية، كما خلقت هذه الأزمة الأمنية أزمة اكتظاظ سكاني نتيجة عمليات النزوح الريفي نحو المدن، حيث تأثر الريف الجزائري والقرى والمداشر الموجودة في الجبال والتي كانت تعاني العزلة والتهميش بشكل مباشر بأعمال العنف المسلح.

عرف المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة إحدى أكبر موجات الهجرة نحو المدن، مما أدى إلى ظهور أحزمة سكنية على أطراف المدن تحولت فيما بعد إلى أحياء عشوائية كان من نتائجها ارتفاع نسبة البطالة والفقر، والتسرب المدرسي، وبروز العديد من الممارسات والسلوكات غير المعهودة كالسرقات وارتفاع حجم الآفات الاجتماعية من إدمان على المخدرات، وتشرد وانتشار جنوح الأحداث والجريمة والمتاجرة بالمخدرات هذه الأفعال خلقتها الثقافة الجديدة لهذه الأحياء الفقيرة أو أحياء الصفيح على

حد تعبير روبرت ميرتون، وكل هذه الظروف أدت إلى اختلالات داخل المجتمع الجزائري من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وبروز ثقافات فرعية خلقتها الأحياء القصديرية وقد أثبتت الدراسات أن هناك تلازم طردي بين الفقر والانحراف، فكلما زاد الفقر زاد الانحراف، فقد ورد في دراسة كوهن Kohun عام 1955 بأن شباب الطبقة الدنيا يواجهون فرصا كثيرة ليتحولوا إلى منحرفين. (الطنوبي، 1996، صفحة 142)

وبذلك يمكن القول أن التغيّرات الاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري أثرت على البنية الاجتماعية له وأثرت في توجيه السلوك الفردي الاجتماعي، كما أدت إلى ظهور طبقة من الفقراء تدحرجت قيمهم الاجتماعية بفعل فقدان مناصب العمل والغلاء الفاحش وتخلي الدولة عن الدعم الاقتصادي والاستهلاكي، مما أدى إلى إنتاج آفاق اجتماعية كثيرة ومتنوعة كالسرقة والمخدرات والبغاء.

4. التغيرات الاجتماعية والثقافية وأثرها على الانحراف:

يفرض النسق الاجتماعي نوعا من التميّز الخاص عن الأنساق الأخرى وفقا لطبيعة الأسرة المشكلة لها، وبالتالي فالبناء الاجتماعي المتمثل في أشكال الأسر يحدد دور الجماعة ثقافيا عرفيا حسب التقاليد والنظم المتبعة فيها.

ويسود في الجزائر النظام الأبوسي الذي يتجلى في خضوع الأنثى لسلطة الذكر داخل الأسرة الجزائرية الممتدة والتي تتشكل بدورها من عدة أسر أسرة الأب والأم أسر الأولاد الذكور غير أن التغيّرات التي عرفتها الجزائر نتيجة لعملية الهجرة التي عرفتها بفعل الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، أثرت على شكل الأسرة فتحولت من الأسرة الممتدة إلى شكل الأسرة النووية.

ومن مظاهر التغيّر أيضا الذي مس الأسرة الجزائرية ضعف الروابط الأسرية والتواصل الأسري نتيجة تراجع سلطة الوالدين في السيطرة على ضبط سلوك الأبناء، فعلاقة الآباء بالأبناء وعلاقة الرجل بالمرأة كانت تحدد على أساس النظام الأبوي في الأسرة الممتدة، كما ذكرنا سابقا والذي يتمثل في هيمنة الرجل على المرأة وهيمنة الكبار على الصغار، مما يعني توزيعا هرميا للسلطة على محوري الجنس والسن وتمثل قيم الشرق والاحتشام والجماعة والطاعة عناصر أساسية في هذا النظام، وتتصل قيمة الشرف بسلوك الفرد، ولكنها لا تقتصر عليه بل تمتد لتشمل العائلة كجماعة تتوحد فيها المسؤولية وتتمثل فيها الذات مع الجماعة، وعلى وجه التحديد تربط هذه القيمة سلوك المرأة بشرف الرجل، لكن هذه القيم تلاشت وتغيّرت النظرة إلى المرأة.

ومع زيادة التوجه نحو التعليم تأخر سن الزواج عند الأبناء إلى حين إتمام الدراسة والحصول على وظيفة وتأمين البيت، وأصبحت القيمة الاجتماعية للشباب تقاس بما يحصله من علم وشهادات وما يملكه من رصيد بنكي وليس بالزراعة والمساحات الأرضية وعدد المواشي.

لقد تغيّرت القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري ليس على المستوى الفردي فقط، ولكن على المستوى الجماعي نتيجة لما عاشه المجتمع من أزمات سياسية واقتصادية إلى جانب بروز ظاهرة العولمة وما خلفته من تغيرات عالمية، حيث أسهم تطور العلوم وعلمنة الفكر في تنمية النظرة النقدية الابتكارية في عالمنا الحديث، إذ أننا لم نعد نفترض أننا سنقبل بالعادات والتقاليد لمجرد أنها قد تجدرت أو نقلت إلينا عن طريق التقاليد المتوارثة عن سلطة ما، وعلى العكس من ذلك فإن أساليب حياتنا قد بدأت تتطلب بصورة متزايدة أسسا عقلانية. (غدنز، 2005، صفحة 110)

وبانتقال الأفراد من الريف إلى المدينة تغيّرت العلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد، حيث الاتصالات بينهم قلت وضعف العلاقات الودية يؤدي إلى إضعاف الضبط الاجتماعي التقليدي في المنطقة الحضرية، وبالتالي تتغيّر القيم لدى الأفراد بمجرد انتقالهم من الريف إلى المدينة حتى يتمكنوا من التكيّف مع الحياة الحضرية، كما تكثر الانحرافات السلوكية والجريمة، والقطيعة مع التقاليد الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار الثقافي والتعرض إلى المعايير الاجتماعية المتناقضة.

أيضا بعد الاستقلال اتجهت الجزائر إلى زيادة تعليم المرأة وإدخالها مجال العمل خارج البيت والمساواة بالرجل بعدما كانت المرأة التقليدية ماكثة بالبيت أو تعمل في الزراعة لتساعد زوجها أو تعمل عمل حرفي كالطرز والخياطة داخل البيت، وكانت القيم السائدة أن تتفرغ الزوجة لرعاية الزوج والأولاد، وخروج المرأة كان له تبعاته على الحياة الزوجية والعلاقات الأسرية وعلى تربية الأبناء، فأصبحت النساء ترسل الأولاد إلى دور الحضانة التي أصبحت شريكا أساسيا في عملية تربية الأبناء الأمر الذي أثر على سلوكات الأنباء وجعلهم يفتقدون غالبا إلى الرعاية الو الدية اللازمة وأصبحوا يتلقون تنشئات من أشخاص متعددين الأم والمربيات.

أيضا أدى خروج المرأة للعمل إلى إضعاف الروابط الأسرية بشكل أو بآخر بالإقلال من الزيادات العائلية واستقبال الضيوف من أهل الزوج والأقارب بسبب عدم تواجدها في البيت في أغلب الأوقات.

5. خاتمة:

إن التغيّر الاجتماعي الذي عرفته الجزائر أدى إلى ظهور مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الغريبة عن المجتمع والأعراف الجزائرية وظهور هويات جماعية وفردية تعبّر عن الهشاشة والانزلاق، وبالتالي إحداث تمزقات داخل النسق العام الذي أصبحنا نرى تمظهراته في كثرة الآفات الاجتماعية

والاختلالات الاجتماعية وتفشي جرائم غير مسبوقة تتنافى والخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري كجرائم اعتداء الفروع على الأصول، وزنا المحارم، وهتك العرض والخطف واستسهال القتل...الخ.

إنّ الأشكال السلوكية المنحرفة التي عرفها المجتمع الجزائري ليست سلوكات نشأت صدفة وإنما شكلتها الظروف والتغيرات التي عايشها المجتمع عبر الزمن فعلى المستوى السياسي خلقت أزمة التسعينات مجموعة من الظروف ساعدت على انتشار الانحراف كتصاعد ممارسات العنف خاصة القتل وزيادة الهجرة الداخلية من الريف نحو المدينة وما خلفته من نشأة الأحياء الهامشية التي تعتبر مناطق لتنامي الانحراف نتيجة التمايز الثقافي والتصادمات التي يخلقها إلى جانب تدني مستوى المعيشة.

وعلى المستوى الاقتصادي أدى ازدياد مستوى الفقر في الجزائر إلى زيادة أفعال السرقة والاعتداء إلى جانب انتشار المتاجرة بالمخدرات وتعاطيها وانتشار الآفات الاجتماعية إلى جانب زيادة الهجرة غير الشرعية أو ما يعرف بقوارب الموت طمعا في تحسين مستوى المعيشة والحصول على عمل.

وعلى المستوى الاجتماعي تعتبر الأسرة الجزائرية وما طالها من تغيرات أثرت على الجانب القيمي والمعياري للمجتمع الجزائري من العوامل المساهمة في انتشار ظاهرة الانحراف والجريمة كاضمحلال العلاقات الأسرية ضمن العائلة الممتدة وظهور شركاء للأسرة في عملية تنشئة الأبناء وتسارع التغيرات التكنولوجية المادية وما فرضته من بدائل تربوية وطروحات قيمية جديدة لم تستوعبها المؤسسات التربوية التقليدية وعلى رأسها الأسرة كل هذا خلق انزلاقات قيمية تعبر عن تفشي ظاهرة الانحراف في الجزائر.

قائمة المراجع:

القواميس والمعاجم:

1- أحمد بدوي. (1978). *معجم مصمطلحات العلوم الاجتماعية*. (د ط، المحرر) بيروت-لبنان: مكتبة لبنان .

2- جيل فيريول. (2011). *معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة أنسام الأسعد*. (ط1، المحرر) بيروت : دار ومكتبة الهلال .

3- فاروق مداس. (2003). *قاموس مصطلحات علم الاجتماع*. سلسلة قواميس المنار: دار مدني للطباعة والنشر.

4- *لسان العرب*. (2000). لبنان ، ط1: دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع.

5- مصطفى الخشاب. *معجم علم الاجتماع*. د س.

الكتب:

1- اسماعيل قيرة. (دس). *أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية* . الجزائر، مؤلفات مخبر الإنسان والمدينة : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع-قسنطينة-.

2- أنتوني غدنز. (2005). *علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ*. بيروت-لبنان: مؤسسة ترجمان .

3- بلقاسم سلاطنية. (2008). *العنف والفقر في المجتمع الجزائري*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع .

4- توم بوتومور. (1978). *الصفوة والمجتمع-دراسات في علم اجتماع السياسي، ترجمة: محمد جوهري وآخرون*. (ط2، المحرر) القاهرة: دار المعارف.

5- علي سموك. (2008). *إشكالية العنف في المجتمع الجزائري-من أجل مقاربة سوسيولوجية-*. الجزائر، جامعة باجي مختار-عنابة-: الجزائر: مخبر التربية -الانحراف والجريمة بالمجتمع الجزائري.

6- علي عبد الرزاق الجلبي، و السيد عبد العاطي السيد. (1998). *نظرية علم الاجتماع-الرواد-*. (دط، المحرر) القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

7- مالك بن نبي. (1986). *ميلاد مجتمع*. (ط3، المحرر) دمشق: دار الفكر.

8- محمد عمر الطنوبي. (1996). *التغير الاجتماعي* . الإسكندرية : منشأة المعارف بالإسكندرية .

9- مراد زعيمي. (2004). *علم الاجتماع رؤية نقدية* . الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة : مخبر علم اجتماع الاتصال .

10- نصر الدين جابر. (2009). *السلوك الانحرافي والإجرامي* . (ط1، المحرر) الجزائر: مخبر التطبيقات النفسية والتربية جامعة منتوري قسنطينة.

المجلات:

1- اسماعيل قيرة. (دس). *أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية*. الجزائر، مؤلفات مخبر الإنسان والمدينة : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع-قسنطينة-.

2- علي حسن الرفاعي. *الهجرة وعلاقتها بالجريمة وانحراف الأحداث، المجلد الأول*. السعودية.